

آخر خبر

تم تعيين نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان متحدثاً إعلامياً باسم الجمعية وقد صرح المتحدث الإعلامي الدكتور الخثلان بأن الإعلام بكافة وسائله شريك استراتيجي للجمعية في دعم و تعزيز حقوق الإنسان في المملكة وأن المتابعة الإعلامية المتحرية للدقة والموضوعية للقضايا الحقوقية يمكن أن تساهم في معالجتها.



السنة الثالثة - العدد الثاني والأربعون رجب ١٤٣٠ هـ - يوليو ٢٠٠٩ م
الرياض - المملكة العربية السعودية

لم يحدث بعد

سيقوم وفد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان - منطقة عسير بجولة داخل سجون منطقة عسير وتهدف هذه الجولات الميدانية الإطلاع على حال السجناء والاستماع إليهم ومعرفة الظروف والأوضاع داخل السجون ورصد كافة السلبات والإيجابيات التي سيطلع عليها وفد الجمعية خلال الزيارة التي ستستد في الأيام القليلة القادمة .

اليوم العالمي للسكان



الامم المتحدة تسعى لقانون عالمي يستند على القرآن والسنة



حقوق الإنسان تطالب بمعالجة مرضى الكلى مجاناً



الاجتماع الثالث والرابع للجنة الاستراتيجية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



الأمير نايف : حكومة المملكة لا تألو جهداً في منع أي ممارسات تسيء للإنسان

المملكة العربية السعودية من حماية حقوق مواطنيها والمقيمين فيها في ظل الشريعة الإسلامية الخالدة. وأوضح سمو الأمير نايف بن عبد العزيز في تصريح لوكالة الأنباء السعودية إن حكومة المملكة العربية السعودية لا تألو جهداً في منع أي ممارسات تسيء إلى الإنسان ومعاقبه مرتكبها وأن النظام الجديد يجيء في هذا السياق.

الرياض . حقوق : قال صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية إن صدور نظام مكافحة الإتجار بالبشر من مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدت في المدينة المنورة ليس إلا تجسيداً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تمنع اعتداء الإنسان على إنسان آخر والتي مكنت



حقوق الإنسان تمنع زواج طفلة عمرها ١١ عاماً

مكة المكرمة - حقوق

في جلسة صلح أحبطت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان زواج طفلة صغيرة تبلغ من العمر ١١ عاماً من رجل متزوج بعدما استتجد أشقاؤها بالجمعية مطالبين بوقف الزواج الذي يصير عليه والدهم. وأوضح مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن "الجمعية عقدت جلسة صلح بين طرفين متنازعين على زواج الطفلة وهي من إحدى الجنسيات العربية. وأضاف أن الجمعية تلقت شكوى من شقيقي الفتاة الشابين البالغين من العمر ١٨ و ١٩ عاماً وشقيقتها المطلقة يناشدون الحقوق إيقاف زواج شقيقتهم الصغرى البالغة ١١ عاماً التي تدرس في الصف الخامس الابتدائي، مشيرين إلى أن والدهم المسن البالغ من العمر ٦٥ عاماً يرغب في تزويج ابنته الصغرى من أربعيني متزوج وله ستة من الأبناء من أجل حفنة ريال و سيارة ولما رفض الأب الإنصاع لرغبة أبنائه بإيقاف الزواج قدم الأبناء شكوى ضده إلى حقوق الإنسان. وقال الشريف إن "الطرفان اجتمعوا، وقامت الجمعية بتسوية النزاع، وأخذ تعهد على الأب بالانتظار لحين بلوغ الصغيرة سن الثامنة عشرة".



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society For Human Rights

الاجتماع الثالث والرابع للجنة

الإستراتيجية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



بعد المداخلات من الأعضاء وتقديم بعض المقترحات والتي من تضمنت ضرورة الاجتماع ببيوت الخبرة.

الرابع يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٠/٧/١
الموافق ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٩ م
الساعة الخامسة مساءً في مقر الجمعية برئاسة رئيس اللجنة د. أحمد بن سيف الدين تركستاني وحضور الأعضاء وتم استعراض الخطة الإستراتيجية للجمعية

من أعضاء اللجنة حيث تمت مناقشة عدد من المقترحات المقدمة للجنة من قبل بعض الأعضاء وعلى ضوء تلك المداولات والمناقشات تم التوصل لعدد من التوصيات التي تتعلق بملاحم العمل للفترة القادمة.
كما عقدت اللجنة اجتماعها

الرياض - حقوق
قامت لجنة الإستراتيجية بعقد اجتماعين خلال هذا الشهر حيث عقدت اجتماعها الثالث يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٠ / ٦ / ٢٠٠٩ م الموافق ٢٧ / ٥ / ١٤٣٠ م الساعة الرابعة عصراً في مقر الجمعية برئاسة رئيس اللجنة د. أحمد بن سيف الدين تركستاني وحضور عدد

"حقوق الإنسان"

تدعو لإنهاء معاناة السعوديات المتزوجات من غير مواطنين

حقوق - الرياض

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى المبادرة إلى وضع حد لمعاناة المواطنات السعوديات المتزوجات من غير مواطنين.

وقال نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الخثلان لـ "الرياض" ان المواطنات يتضررن كثيراً ويعرمن من حقوقهن بسبب إجراءات وممارسات تتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها وملزمة بنصوصها.

وأشار إلى أن معاناتهن تتضح بشكل كبير فيما يلحق أبناءهن وأزواجهن من ضرر ومن ذلك البطء الشديد والإجراءات المعقدة لمنح الأبناء الجنسية السعودية، وهو ما يترتب عليه معاملتهم كأجانب لا يتمتعون بما يتمتع به المواطن من حقوق سواء في التعليم أو الصحة والوظيفة، ويشترط على أبناء السعوديات الحصول على كفالة مواطن سعودي وفي معظم الأحيان تكون كفالتهم تابعة لكفالة آبائهم وهم مطالبون بتجديدها باستمرار ودفع رسوم التجديد وفي حال تغير وضع الأب وانتهت كفالته يترتب على ذلك أن يبحث هو وأبناؤه عن كفيل جديد ليستمروا في العيش في المملكة.

وبين الدكتور الخثلان أنه من خلال ما يصل إلى الجمعية من شكاوى يتضح حجم المعاناة التي تتعرض مع أبسط حقوق الإنسان فعلى سبيل المثال لا تستطيع الأم كفالة زوجها وأبنائها إلا إذا كان لديها مؤسسة تستطيع من خلالها التعاقد معهم، وقد اشتكت بعض السيدات أنه طلب منهن في حال رغبن في كفالة أزواجهن أو أبنائهن أن يتقدمن بتوقيع عقد عمل معهم على وظائف منها سائق. وفي هذا منتهى الاهانة لأن تضطر الأم لكفالة ابنها أو زوجها كسائق لديها، ومن الحالات المؤلمة أن بعض أبناء السعوديات تم تهديدهم بالترحيل بعد وفاة والدهم وعدم قدرتهم على الحصول على كفيل بديل. وشدد الخثلان على أن مثل هذه المطالبات التعجيزية التي تتعارض مع النصوص الشرعية والنظامية فيها انتهاك لأبسط الحقوق وتتسبب في إهانة معنوية للأُم وللزوج وللأبناء ولأبداً من التحرك لوضع حد لها.



حقوق الإنسان تطالب بالتدخل لحماية المواطنين من المرضى نفسياً



أكد المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن القضايا الأخيرة التي ارتكبتها مرضى نفسياً في المنطقة تستلزم تدخلاً عاجلاً للنظر في أوضاعهم لحماية المواطنين والمقيمين من خطرهم، إضافة إلى تقديم الرعاية اللازمة لهم، مشيراً إلى أن الفرع سبق أن رصد حالات عديدة للمرضى نفسياً في شوارع محافظة جدة، وتم إبلاغ جهات الضبط ممثلة في الشرطة وغيرها من الجهات من أجل القبض على هؤلاء المرضى ونقلهم لمستشفيات الصحة النفسية للفحص والعمل على تقديم الرعاية الصحية اللازمة لهم في حال اكتشاف حاجتهم لذلك. وأضاف: أن الفرع يعمل حالياً على حصر وإحصاء أعداد المرضى نفسياً في العاصمة المقدسة لإجراء اللازم حيالهم، وإبلاغ الجهات المختصة عن وضعهم من أجل تقديم الرعاية الصحية اللازمة لهم والحفاظ على سلامتهم وتجنيد المواطنين والمقيمين من خطرهم.

يذكر أن منطقة مكة المكرمة شهدت أخيراً عدداً من حالات القتل التي اتضح أن مرتكبيها يعانون من أمراض نفسية.

”حقوق الإنسان“

تفاعل مع إغلاق القسم النسائي في ”أمل“ جدة

ورغبة في تحسين الخدمة فقد قام المختصون بالإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بالوزارة بزيارة للمستشفى بتاريخ ١٤٣٠/٣/١٣ للوقوف على إمكانية افتتاح قسم نسائي بالمستشفى على أن تبدأ الخدمة عن طريق العيادات الخارجية وبعد ذلك افتتاح قسم تنويم أسوة بما هو معمول به في كل من مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض والدمام.

يذكر أن القضية تعود لتسريح مستشفى الأمل بجدة للفريق الطبي الذي شكل من عناصر العيادات الخارجية بالمستشفى، مكون من ١٤ موظفة، وكان معداً لتشغيل قسم تنويم المدمات قبل ٤ أشهر. وأوضحت مصادر في مستشفى الصحة النفسية بجدة أن المستشفى لا توجد به إمكانية لعلاج حالات المدمات خاصة أن قسم تنويم السيدات مخصص للمريضات نفسياً فقط وذلك لنقص طاقة الاستيعابية المكونة من ٢٠ سرير، مؤكدة أنه لم يسبق للمستشفى استقبال أي مدمنة محولة من مستشفى الأمل. وأشارت المصادر إلى أن مستشفى الصحة النفسية قام بالتنسيق مع مستشفى الأمل بالشرقية لحجز سرير لمدمنة وصلت مباشرة له لعدم استقبال مستشفى الأمل بجدة لتلك الحالة لعدم وجود قسم تنويم نسائي لعلاج المدمات.

تفاعلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مع إلغاء القسم النسائي بمستشفى الأمل من قبل الشؤون الصحية بمحافظة جدة وتوزيع الطاقم الطبي والتمريض على المستشفيات والمراكز الطبية بالمنطقة الأمر الذي أدى إلى إيقاف برنامج إعادة تأهيل المدمات وتحويل كافة الحالات المرضية لمستشفى الصحة النفسية. وخاطبت الجمعية وزارة الصحة لاستيضاح سبب الإغلاق، والتي ردت بدورها في خطاب جوابي باسم وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعية أكد أن فيه أن وزارته مهتمة بعلاج الإدمان لدى النساء وافتتحت قسمين لعلاج الإدمان في كل من الرياض والدمام، مؤكداً أن الإحصائيات الموجودة لا تشير إلى أن هناك احتياجاً للتوسع.

ولفت الوزير فيما يتعلق بقسم الإدمان في محافظة جدة إلى أنه لم يتم افتتاح قسم حتى يتم إغلاقه وإنما كان هناك مقترح لفتح قسم نسائي، وقال الربيعية في خطابه: لا يخفى عليكم أن مستشفى الأمل بجدة يعتبر مستشفى مخصصاً للرجال ولا يوجد به أي أقسام نسائية، مبيناً أن النساء المدمات يتم تحويلهن وعلاجهن في مستشفى الصحة النفسية بجدة تحت إشراف مستشفى الأمل

الختلان متحدثاً إعلامياً لحقوق الإنسان



استراتيجي للجمعية في دعم وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة وأن المتابعة الإعلامية المتحرية للدقة والموضوعية للقضايا الحقوقية يمكن أن تساهم في معالجتها.

تم تعيين نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح الختلان متحدثاً إعلامياً باسم الجمعية وقد صرح المتحدث الإعلامي الدكتور الختلان بأن الإعلام بكافة وسائله شريك

حقوق مرضى الكلى واشتراطات الحصول على الرعاية الصحية



طالب عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان طلال حسين قسستي بعدم أخذ رسوم مالية على مرضى غسل الكلى، قائلاً: إن استحقاق المستشفيات الحكومية على رسم مالي مقداره ٤٦٥ ريالاً عن الغسلة الواحدة من المقيمين أمر غير مقبول، وينبغي اعتبار حالات الفشل الكلوي حالات خطيرة طارئة يجب أن توفر لها الخدمة الطبية بدون مقابل.

وقال: إن وضع المملكة وإمكاناتها المالية الكبيرة لا يسمحان بحرم أي شخص من العلاج الطبي في الحالات الطارئة بما فيها الغسل الكلوي، وأن تزايد مرضى الفشل الكلوي المزمن وبصورة تفوق طاقة أجهزة الغسيل الموجودة واللازمة للعلاج في المراكز الصحية الحكومية والأهلية المتخصصة يحتم اتخاذ قرارات مناسبة لتوسيع حجم

الإنفاق على العلاج بالغسل الكلوي، خاصة بعد تزايد أعداد المصابين بالفشل الكلوي إلى (٩,٦٠٠) تبلغ تكلفة علاج المريض الواحد منهم ١١٠ آلاف ريال سنوياً. واقترح قسستي في ظل زيادة أعداد المصابين بالفشل الكلوي إلى ٩٪ سنوياً التوسع في إنشاء مراكز غسل الكلى، وتفعيل أنشطة التوعية الصحية والإرشاد، وعمل خريطة لجغرافية المصابين في كل أنحاء المملكة، وتجهيز حافلات كمستشفى متنقل صغير مجهز بالكفاءات الطبية والفنية وبالمعدات الطبية اللازمة لمرضى الفشل الكلوي لتجوب المناطق النائية لخدمة من يحتاجون لغسل كلوي دون الحاجة إلى انتقالهم إلى المدن الرئيسية، قائلاً: يجب أن يتم ترتيب هذه الجولات وفق معلومات دقيقة عن أسماء المرضى وأماكن تواجدهم ووفق

من عدد المصابين بالفشل الكلوي، قائلاً: هذا واجب حثا عليه ديننا الإسلامي الحنيف في إطار مجتمع ينشد إنماء روح التعاون والتكافل بين أفراد.

برنامج للزمانة السعودية في أمراض الكلى تحت إشراف الهيئة السعودية للتخصصات الطبية، ودعا الجمعيات المدنية والميسورين إلى تكاتف الجهود في الحد

تقارير طبية محدثة عنهم. وأضاف أن هناك قلة في وجود الكوادر الطبية السعودية المؤهلة في مجال أمراض الكلى في منشآت وزارة الصحة مما دفع لوضع

مشاركة الجمعية بمنطقة جازان في ورشة العمل التي عقدتها مديرية الشرطة بالمنطقة

جازان - حقوق



شارك فرع الجمعية بمنطقة جازان في ورشة العمل التي عقدتها مديرية شرطة منطقة جازان التي كانت تحت عنوان ((إدارات الحقوق المدنية بالمملكة ومعوقات تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة من ذوي الشأن)) والتي أشرف على تنفيذها إدارة الأمن العام بالمملكة. عقدت الورشة في يوم الاثنين الموافق ٢٦/٧/١٤٣٠ هـ، مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ/ العباس بن حسن بشيري المستشار الشرعي بفرع جازان حيث كانت مشاركته بورقة عمل تضمنت مقدمه عن التعريف بنظرية الحق في الإسلام والقانون، و تناولت الورقة خبرات الجمعية من خلال القضايا التي ترد إليها من إدارة الحقوق المدنية والمحكمة الشرعية و فرع وزارة التجارة و فرع وزارة العمل والشركات والمؤسسات والبنوك المحلية التي تنتهج نظام لتقسيط والإقراض . تطرقت الورقة في الختام لنظام المرافعات الشرعية في مواده الثلاثين والحادية والثلاثين والثلاثين بعد المائتين وقدمت الورقة اقتراحات تمثلت في حلول لمعوقات التنفيذ . الجدير بالذكر أن الورشة ضمت الكثير من المشاركين ومن ضمنهم مندوبين من الأمن العام.

مفوضة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: صفحة جوانتانامو لم تطوى بعد

الأمم المتحدة - (رويترز)

قالت مفوضة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إن الولايات المتحدة مازال أمامها الكثير لتفعله لطى صفحة السجن التابع لها في خليج جوانتانامو للمشتبه بهم في الإرهاب وأنها هي نفسها يجب أن تقبل محتجزين لإعادة توطينهم. كما حذرت نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من (أنصاف الإجراءات) وقالت إنه يجب التحقيق في دور المحامين والأطباء المتورطين في التعذيب. ورحبت بيلاي في يناير كانون الثاني بقرار اتخذته الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما بالإغلاق في غضون عام لمعسكر الاحتجاز بخليج جوانتانامو في كوبا الذي افتتحته إدارة بوش السابقة عقب هجمات ١١ سبتمبر أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة. وفي بيان صدر يوم مساء الأربعاء بمناسبة يوم عالمي لدعم ضحايا التعذيب امتدحت بيلاي أوباما مجدداً لدعمه حظراً للأمم المتحدة على التعذيب لكنها قالت (مازال هناك الكثير لفعله قبل طي صفحة جوانتانامو فعليا). وقالت بيلاي (المحتجزون الباقون يجب إما أن يحاكموا أمام محكمة مثل أي مجرم مشتبه به آخر أو أن يطلق سراحهم) مضيفاً أن أولئك المعرضين لاحتمال تلقي معاملة قاسية في بلادهم يجب أن يمنحوا مساكن جديدة في مناطق أخرى.

مفوض الأمم المتحدة للاجئين "الوطن"

نسعى لقانون عالمي يستند على القرآن والسنة

لأوجه التعاون مع المملكة منذ عدة سنوات بشأن حماية اللاجئين". وأضاف "في الوقت نفسه نعمل الآن على التحضير لاجتماع منظمة (واي سي) الذي يبحث شؤون اللاجئين في العالم الإسلامي، كما أن هنالك العديد من الخطوات المبدئية لتحقيق أهداف الدراسة وجعلها واقعية في إطار التعاون مع المملكة العربية السعودية". وأضاف "سيركز الاجتماع على المسلمين اللاجئين في باكستان وما يواجهونه من أوضاع صعبة، خاصة مع وجود ملايين اللاجئين المسلمين في العالم وفي البلاد الإسلامية. ونجد اليوم أن ١٨٪ منهم لم يعودوا في مخيمات، بل يتم استقبالهم من قبل المجتمعات الإسلامية، ونسعى في المفوضية إلى حث الدول الغنية في أوروبا والخليج العربي وآسيا على دعم حماية اللاجئين ومساعدتهم".

وقال إن الجوانب التي يحتاجها اللاجئون بالفعل لتحسين أوضاعهم هي الحماية أولاً ثم المساعدة، ليست الغذائية فقط، بل في المأوى والصحة والتعليم لأطفالهم والأهم من هذا كله في إيجاد حلول لمآلاتهم، من خلال مساعدتهم في العودة إلى بلادهم وأخذ كافة حقوقهم حتى يحصلوا على الأمان.

على حد سواء، مشيراً إلى أهمية اللاجئين في الشريعة الإسلامية. وعمما أسهمت به كل من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لإنجاز الدراسة الخاصة بذلك، قال جوتيريس "لقد طلبنا من جامعة نايف ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدكتور أبو الوفاء، العمل على دراسة المقارنة في حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، ثم اضطلع المختصون في جامعات نايف والقاهرة والأزهر بمراجعتها". وحول استخدام الدراسة في حماية اللاجئين على أرض الواقع، أكد جوتيريس العمل بها، قائلاً إن "الدراسة ليست وسيلة مفيدة لحماية للاجئين فقط، وإنما يمكن استخدامها في ترسيخ تسامح الإسلام أمام العالم، وعرض الإسلام - من خلال الدراسة - كدين تسامح وعفو ورحمة وإنسانية ومصدر مهم لحقوق الإنسان". وعن الخطط الاستراتيجية لعمل المفوضية مع المملكة، أشار جوتيريس إلى استمرار التعاون في عدد من المشاريع مع جامعة نايف، وقال "هنالك عدة مشاريع في المدينة المنورة، بداية من مؤتمر يتعلق بموضوع الدراسة حول حقوق اللاجئين بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية، واستمرارا



وكشف جوتيريس - في حوار مع "الوطن" من مقر إقامته بالرياض، عن تأثيره الكبير بالرباط القوي الذي يمكن إنشاؤه، من القانون الجديد والتقليدي للجوء مع النظام الإسلامي.

وعن أسباب توجه المفوضية لإعداد دراسة مقارنة حول "حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي"، التي كلف بإعدادها من قبل رئيس قسم القانون الدولي بجامعة القاهرة الدكتور أحمد أبو الوفاء، أرجع جوتيريس الأسباب إلى تغطية الشريعة الإسلامية لحق اللجوء، مؤكداً أهمية ذلك في استخدامها في التحليل العلمي بهدف توضيحها لعامة الشعب في العالم العربي والمجتمع العالمي

قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو جوتيريس إن هناك إمكانية لإيجاد قانون عالمي للجوء، يستند على القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، موضحاً أن ذلك الاستناد لا يتوقف على حماية اللاجئين فقط بل يمتد إلى حماية ممتلكاته الخاصة. وأكد أن توقيت التفكير بإعداد دراسة خاصة في هذا الشأن، يعود إلى بداية تعيينه مفوضاً سامياً لشؤون اللاجئين أواخر عام ٢٠٠٥، ويقول جوتيريس في هذا الشأن إنه قام حينها بأبحاثه الخاصة حول جذور عملية اللجوء، محاولاً البحث في القانون الروماني والألماني والإسلامي، بالإضافة إلى بعض المصادر في مناطق أخرى.

برنامج الغذاء العالمي: جوع العالم تجاوزوا المليون

سيستقبل السنة المقبلة مئة مليون جائع جديد، معتبراً تلك الأرقام «أجراس تحذير» أمام مجموعة الدول المانحة، خصوصاً الثمانية الكبار، داعياً إياها إلى تأمين نحو ٢٠ بليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، إضافة إلى تمويل مشاريع التنمية المستدامة، التي تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الغذائي، كأحد الحلول الأساسية في القضاء على مشكلة الجوع في العالم. ويتخوف الخبراء من عدم التزام الدول المانحة بالتزاماتها المالية.

جنيف

أعلن «برنامج الغذاء العالمي» التابع للأمم المتحدة أن عدد جوع العالم تجاوز المليون نسمة، في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي أدت أيضاً إلى ارتفاع معدلات البطالة والكساد الاقتصادي وتراجع حركة المبادلات التجارية العالمية. وأشار نائب المدير التنفيذي للبرنامج ستيفان دي ميستورا في مؤتمر صحفي في جنيف إلى أن العالم

لا يمكن أن نستجيب لها بعدم المبالاة». وأكد أهمية حصول البلدان الفقيرة على «الأدوات الإنمائية والاقتصادية، وأدوات السياسات القادرة على النهوض بإنتاجها الزراعي»، مع ضرورة زيادة الاستثمار في الزراعة، «إذ لا مناص من أن يتعاضد القطاع الزراعي، لكي يصبح في إمكان معظم البلدان الفقيرة التغلب على الفقر والجوع، فضلاً عن كون ذلك شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية عموماً».

- الجوع هو عدو الإنسانية منذ الأزل

تحرير العالم من براثن الجوع من أحد أهداف الألفية للتنمية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للقرن الواحد والعشرين هو خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم إلى النصف. رجاء التصفح في هذا القسم للتعرف على مزيد من المعلومات حول الجوع وعن كيفية عمل برنامج الأغذية العالمي الذي قدم مساعدات غذائية في عام ٢٠٠٦ لأكثر من ٨٧ مليون شخص في نحو ٧٨ دولة إضافة إلى اضطراره بدور ريادي في مكافحة الجوع الذي يعد أكبر خطر على صحة البشر.

- ما الجوع؟

لا يزال الجوع وسوء التغذية من المخاطر الرئيسية التي تواجه الصحة في العالم في نهاية الربع الأخير من القرن العشرين كانت الإنسانية على وشك الانتصار في حربها على عدوها القديم. ففي الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٧، تراجع عدد الجوعى من ٩٥٩ مليوناً إلى ٧٩١ مليون شخص - نتيجة للتقدم الكبير في خفض عدد الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية في الصين والهند.

بيد أنه في النصف الثاني من عقد التسعينات، ارتفع عدد الجوعى في البلدان النامية بمعدل أربعة ملايين شخص سنوياً. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ إلى ٨٥٢ مليوناً منهم ٨١٥ مليون شخص في البلدان النامية و ٢٨ مليون شخص في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأخيراً تسعة ملايين شخص في البلدان



الدولي الشهر الماضي، وبقيت أسعار الحبوب في البلدان النامية مرتفعة جداً في بعض الحالات مثل السودان وباكستان وأفغانستان وموزمبيق. وتعرّضت الأمم المتحدة تلك البيانات بدراسة أجريت أخيراً في ٥٨ من البلدان النامية، تظهر أن أسعار المواد الغذائية في نيسان (أبريل) عام ٢٠٠٩، كانت أعلى في ٧٨ في المئة منها، مقارنة بعام ٢٠٠٨، وبلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق في ١٧ في المئة منها، بل تسجل الدراسة أن الأسعار ظلت مرتفعة بعناد في الأسواق المحلية في أجزاء من العالم حيث تعيش غالبية الفقراء. وحذر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) جاك ضيوف الشهر الماضي في روما، من خطورة ما وصفه بـ«المزيج الخطير» من تباطؤ الاقتصاد العالمي مع الارتفاع المتعثر في أسعار المواد الغذائية في العديد من البلدان». وأوضح في سياق تقويم المنظمة لحالة الغذاء في العالم أن «أزمة الجوع الصامتة تشمل سدس سكان العالم، وتطرح خطراً جدياً على السلام والأمن العالميين، ما يتعين علينا التوصل إلى إجماع شامل للعمل الحثيث لاجتثاث الجوع»، معتبراً أن «الوضعية الراهنة لانعدام الأمن الغذائي العالمي،

وعلى نتائج دراسات المنظمات الدولية المعنية بالحالة الاقتصادية في العالم وتأثيرها على مشكلات التنمية. وطبقاً لتلك البيانات، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في ٤٧ دولة بمتوسط سنوي نسبته ٢٠ في المئة خلال خمس سنوات، لكن تلك النسبة تفاوتت بشكل كبير منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، حيث أدت البطالة إلى فقدان مواطن الرزق الوحيد لملايين العمال في قطاعات التعدين وصناعة النسيج، وتتواجد غالبية جوع العالم في آسيا، ٦٤٢ مليون نسمة، تليها أفريقيا جنوب الصحراء نحو ٢٦٥ مليوناً، ثم أميركا اللاتينية ٥٣ مليوناً والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٤٢ مليوناً، ونحو ١٥ مليوناً في أوروبا وأميركا الشمالية. ووفق بيانات برنامج الغذاء العالمي، كانت أسعار السلع الأساسية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ مرتفعة نسبياً، مقارنة بأسعار عام ٢٠٠٧، والتي تفاقمت بسبب التقلبات وعدم استقرار الأسواق. كما لا تزال ٣٢ دولة مصنفة في «حالة طوارئ» بسبب نقص إمداداتها من الحبوب والمواد الغذائية الأساسية، حيث ارتفعت أسعار الحبوب بنسبة ٧٤ في المئة، مقارنة بعام ٢٠٠٥، و ١٠ في المئة عن مستويات عام ٢٠٠٧، وفقاً لتقديرات صندوق النقد

حيث انخفضت إمدادات المعونات الغذائية إلى أدنى مستوياتها منذ ٣٤ سنة، وأقل بنسبة ١٨ في المئة عما كانت عليه عام ٢٠٠٥، وبنحو ٣٥ في المئة منذ عام ١٩٩٥، وفق بيانات برنامج الغذاء العالمي و«منظمة الأغذية والزراعة» (فاو). ولا تتناسب تلك المؤشرات مع البرامج الطموحة للقضاء على الفقر والجوع والأمراض الناجمة عنهما، إذ يجب، بحسب خبراء، تنفيذ مشاريع زراعية وصناعية تضمن سد رمق الجوع، وتضمن حصولهم على مورد رزق دائم، وصولاً إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي. مثلاً، تهدد قلة الموارد المالية مشروعين طموحين لبرنامج الغذاء العالمي في اليمن، أحدهما بعنوان «الغذاء في مقابل التعليم» والثاني «الغذاء في مقابل الصحة»، يفترض أن يستفيد منها ما لا يقل عن ٨٥٠ ألف نسمة، في بلد يعاني فيه نحو سبعة ملايين نسمة من تبعات الجوع المزمن، حيث تتفق الأسر اليمنية الفقيرة ما لا يقل عن ٦٥ في المئة من دخلها للحصول على أساسيات الغذاء الباهظة الثمن وفقاً للبرنامج. ويعتمد برنامج الأمم المتحدة للتغذية في بياناته، على برامج المسح الميداني الشامل التي ينفذها خبراء في الدول الأكثر فقراً،

الجوع في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، فأن تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" لهذا العام يشير إلى أن هذه الأهداف تظل قابلة للتحقيق مع ذلك.

ويستشهد التقرير في ذلك قائلاً أن أكثر من ٣٠ بلداً، تمثل قرابة نصف عدد سكان العالم النامي، قد برهنت على أن التقدم السريع هو أمر ممكن، كما أن تلك البلدان شكلت دروساً في كيفية تحقيق مثل ذلك النجاح.

ولما كانت ظاهرة الجوع قد سجلت تراجعاً شديداً في تلك البلدان المذكورة فأن المنظمة ترجح أن جهود مكافحة الجوع لدى البلدان النامية قد تبلغ رغم كل شئ المستويات المنشودة وفق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

ومما يبعث على التشجيع، أن تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة ٢٠٠٤ يشير في ذات الوقت إلى أن التغيرات الأبرز قد وقعت في نطاق افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فخلال النصف الأخير من التسعينات تباطأ معدل النمو في عدد ضحايا نقص الأغذية هناك من ٥ ملايين سنوياً إلى مليون واحد سنوياً، بينما هبطت نسبة "ناقصي الأغذية" في الإقليم من ٣٦ في المائة، حيث كانت تدور حول ذلك المعدل منذ ١٩٩٠ - ١٩٩٢، إلى ٣٣ في المائة.

- دروس من النجاح :
تتوّه المنظمة إلى أن ثمة قاسماً مشتركاً بين العديد من البلدان التي حققت تقدماً سريعاً في خفض الجوع، وهو ما يعتبر أكثر أهمية في ذاته من متوسط معدلات النمو الزراعي لديها.

فلقد بادر العديد من هذه البلدان للسير قدماً على طريق تنفيذ استراتيجية مزدوجة المسار لمهاجمة الجوع - أي تدعيم شبكات الضمان الاجتماعي لوضع الغذاء على موائد من يحتاجون إليه، والتصدي للأسباب (الجذرية للجوع بمبادرات لتحفيز إنتاج الغذاء، وزيادة فرص العمل، والحد من الفقر وذلك في المسار الثاني الذي اختطه.

وتكمن الفكرة في ضم المسارين معاً داخل "دائرة محكمة" تتألف من توفير مساعدات غذائية أفضل للمعوزين، وتحسين توافر الغذاء من خلال استخدام الأغذية المنتجة محلياً مما قد يتمخض عن رفع مستويات الدخل وعن تحسين إضافي في الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يركن برنامج محو الجوع في البرازيل إلى إتاحة الإمدادات لبرامج وجبات الغذاء المدرسية ولشبكات الضمان الغذائية الأخرى من خلال شراء تلك الإمدادات من المزارع المحلية الصغيرة والمتوسطة النطاق.

طفل في المرحلة المبكرة في ١١٨ دولة وأكثر من سبعة ملايين سيدة حوامل من هذا النقص، ويعتبر هذا النقص أيضاً سبباً رئيسياً في إصابة الأطفال بالعمى في البلدان النامية.

نقص اليود: يعاني من نقص اليود أكثر من ٧٨٠ مليون شخص في العالم. ومن أكثر أعراضه وضوحاً هو تورم الغدة الدرقية والتي تعرف بالجويتر. وتكمن الآثار الخطيرة لهذا المرض في المخ حيث لا يمكن أن ينمو دون توافر اليود. وطبقاً لأبحاث الأمم المتحدة، يولد نحو ٢٠ مليون طفل وهم مصابون بالتخلف العقلي بسبب افتقار الأمهات إلى اليود. وتعاني أسوأ الحالات من تأخر النمو والتي ترتبط إلى حد كبير بالتخلف العقلي.

نقص الزنك: يؤدي نقص الزنك إلى تأخير النمو وضعف الجهاز المناعي في الأطفال الصغار. ويرتبط نقص الزنك بخطر التعرض للإسهال والالتهاب الرئوي الذي يسفر عن وفاة أكثر من ٨٠٠ ألف شخص سنوياً.

- التكلفة العالمية للجوع :
لا يحمل مسئولية الجوع الفرد وحده، بل إنه يفرض مسئوليات اقتصادية كبيرة على العالم النامي. ويقدر علماء الاقتصاد أن كل طفل يعاني من الجوع وسوء التغذية سوف يفقد ما بين خمسة إلى عشرة في المائة من الفوائد في الحياة.

ويُعثر على الأغلبية العظمى من الجوعى - أي ٨١٥ مليون شخص - في العالم النامي. منهم زهاء ٢٨ مليون في أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً. كما يعيش تسعة ملايين - وهو ما يفوق العدد الكلي لسكان حاضرة مدينة نيويورك - في أفنى بلدان العالم.

وتخلص المنظمة في تقريرها حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لهذا العام إلى نتيجة مؤداها أن هذه الأرقام تشير إلى أن الجهود التي بذلت لخفض عدد الجوع في العالم بمقدار النصف بحلول ٢٠١٥ قد قصرت عن تحقيق ما هو مطلوب.

- التحديات الماثلة :
في العالم النامي، تشير الأرقام الصادرة عن المنظمة إلى أن عدد ضحايا نقص الأغذية قد انخفض بمقدار ٩ ملايين شخص فقط منذ مطلع التسعينات، أي بما لا يتجاوز انخفاضاً ضئيلاً، نسبياً. وخلال النصف الثاني من ذلك العقد، ارتفع عدد المصابين بالجوع المزمن في البلدان النامية فعلياً بمعدل يناهز ٤ ملايين شخص سنوياً.

- علامات مشجعة :
حتى إن لم تكن جهود مكافحة الجوع لدى البلدان النامية قد بلغت المستويات المنشودة وفق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وذلك لخفض عدد

أكثر من كميته.

وفي حالة حصول الأشخاص على الغذاء، فإنهم قد يكونون أيضاً عرضة للإصابة بسوء التغذية في حالة افتقار الغذاء إلى المكونات الأساسية مثل الفيتامينات والمعادن اللازمة لتحقيق المتطلبات الغذائية في اليوم الواحد. ويعتمد كل شكل من أشكال سوء التغذية على حجم المكونات الغذائية التي لا تتوافر في الوجبة إضافة إلى المدة الزمنية للغذاء وعمر الشخص.

ويعد نقص البروتينيات من أكثر الأنواع شيوعاً حيث إنها تنتج بسبب الوجبات الغذائية التي تفتقر إلى الطاقة والبروتينيات لنقص كافة المكونات الغذائية الرئيسية مثل المواد الكربوهيدراتية والدهون والبروتينيات. كما يتسبب غياب البروتينيات والطاقة إلى الإصابة بمرض نقص السكريات والذي قد يؤدي إلى الإصابة بمرض ضمور العضلات الشوكي أو مرض كواشيركور (نقص البروتينيات).

وتكون الأشكال الأخرى لسوء التغذية أقل ملاحظة ولكنها ليست أقل خطورة. وتنتج الأشكال الأخرى من نقص في الفيتامينات والعناصر المعدنية (العناصر الصغرى) والتي قد تؤدي إلى الإصابة بالأنيميا والإسقربوط ومرض بري بري وبلاجرا وجفاف العين.

وطبقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لعام ٢٠٠٤ حول الغذاء، يشير التقرير إلى وجود أكثر من مليار شخص في العالم يعانون من نقص الفيتامينات والمواد المعدنية. فيندرج النقص في الحديد وفيتامين (أ) والزنك ضمن القائمة العاشرة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية حيث إن هذه القائمة تسبب في الوفاة من خلال الإصابة بالأمراض في البلدان النامية.

نقص الحديد: يعتبر من أكثر أشكال سوء التغذية شيوعاً في العالم حيث يعاني منه أكثر من مليار شخص نصفهم مصابون بالأنيميا. ويشكل الحديد الجزيئات التي تحمل الأوكسجين في الدم، وبالتالي تكون أعراض النقص التعب والكسل. ويؤدي النقص الشديد في الحديد في عدد كبير من سكان البلاد إلى تدهور القدرة الإنتاجية لهذا البلد، حيث إن نقص الحديد يعوق الشخص من التنمية الفكرية، كما أنه يصيب ما بين ٤٠ إلى ٦٠ في المائة من الأطفال في البلدان النامية.

نقص في فيتامين (أ) يعمل نقص هذا الفيتامين إلى معاناة الجهاز المناعي لمجموعات كبيرة من الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الفقيرة مما يندر بقابليتهم للإصابة بالكثير من الأمراض. فعلى سبيل المثال، يؤدي النقص في فيتامين (أ) إلى زيادة مخاطر الوفاة من الإسهال والحصبة والملاريا بنسبة ٢٠ إلى ٢٤ في المائة. ويعاني نحو ١٤٠ مليون

الصناعية.

أما اليوم، فواحد من بين كل سبعة أشخاص عاجز عن تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية ليعيش حياة صحية ونشيطة، مما يجعل الجوع وسوء التغذية الخطر الأول الذي يهدد الصحة العالمية - أكثر من مرض نقص المناعة المكتسبة /الإيدز والالتهاب الرئوي.

الجوع المزمن

غالباً ما تسلط شاشات التلفاز الضوء على الجوع المزمن، فالأمهات الجائعات أكثر ضعفاً في أثيوبيا حيث تعاني البلاد من الجفاف واللجوء الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي عانت من ويلات الحروب يصطفون في طوابير طويلة للحصول على الطعام إضافة إلى نقل الطائرات المروحية الطعام إلى ضحايا الفيضانات في بنجلاديش أو كمبوديا.

إن هذه الصور المأساوية هي نتيجة لأزمات ضخمة مثل الحروب الطاحنة أو الكوارث الطبيعية والتي ينتج عنها معاناة البشر بسبب نقص الغذاء. بيد أن حالات الطوارئ تمثل فقط ثمانية في المائة من ضحايا الجوع.

سوء التغذية اليومية هي من أقل أشكال الجوع وضوحاً، بيد أنها تؤثر في ملايين الأشخاص - من مدن جاكارتا في إندونيسيا، مروراً بمدينة بنوم بنه عاصمة كمبوديا إلى القرى الجبلية في بوليفيا ونيبال. ففي هذه الأماكن يكون الجوع أكثر من كونه معدة خاوية.

- سوء التغذية :

يعيش ضحايا سوء التغذية لمدة أسابيع وقد تصل إلى عدة شهور على أقل من ٢١٠٠ سعر حراري وهو المتوسط الذي يحتاجه أي شخص يومياً ليعيش حياة صحية. ويقوم الجسم بتعويض الفاقد من الطاقة من خلال تباطؤ الأنشطة الجسدية والعقلية. ولا يستطيع عقل أي شخص يعاني من الجوع أن يركز، فالجسم الذي يعاني من الجوع لا يكون بإمكانه خوض أي مبادرة، لذا يفقد الطفل الجائع أي رغبة في اللعب والدراسة.

ويتسبب الجوع أيضاً في إضعاف الجهاز المناعي للجسم. فالحرمان من التغذية الصحيحة، يجعل الأطفال على وجه الخصوص عرضة للإصابة بالأمراض، وقد يموتون من الإصابة بالأمراض الشائعة مثل الملاريا والإسهال. وكل عام يؤدي سوء التغذية إلى زيادة حالات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة لتصل إلى أكثر من عشرة ملايين طفل. - الجودة وليس فقط الكمية:

أوضحت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية أن سوء التغذية من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض، إذ أنها تكون نتيجة الافتقار إلى الغذاء السليم أو الإصابة أو كليهما. ويتعلق الأمر أكثر بجودة وفائدة الطعام

اليوم العالمي للسكان تحت شعار "مكافحة الفقر، وتعليم الفتيات"

في ١٩٨٩. جاءت فكرة تحديد هذا اليوم بالذات من الإحتفالية التي تمت في يوم ١١ يوليو، ١٩٨٧، بمناسبة أن عدد سكان العالم قد بلغ خمسة مليار نسمة تقريباً. في حين تم تقدير عدد سكان العالم في الإحتفالية العشرين

باليوم العالمي للسكان، بحوالي (٦,٧٢٧,٥٥١,٢٦ نسمة). اليوم العالمي للسكان هو حدث سنوي، يهدف إلى زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان، مع تركيز الاهتمام على القضايا ذات الطابع الملح والهام للمشاكل السكانية، لاسيما في سياق الخطط والبرامج الإنمائية الكلية، وضرورة إيجاد الحلول لهذه القضايا.

يصادف يوم السبت الحادي عشر من تموز/يوليه مناسبة اليوم العالمي للسكان والذي يمثل هذا العام الذكرى السنوية العشرين لليوم العالمي للسكان. ويركز اليوم العالمي للسكان لهذا العام، الذي يُحتفل به تحت شعار والذي يمثل موضوع هذا العام ويأتي تحت عنوان "مكافحة الفقر، وتعليم الفتيات" في محاولة لتسليط الضوء على هاتين المسألتين الهامتين للبشرية ووضع معالجات وحلول للمشكلتين. تم إعلان هذا اليوم الذي أوصى به مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة من قبل المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



ارتفاع أعداد السكان الذين يعيشون في فقر شديد بالعديد من الدول. وتؤكد الدراسات زيادة مستوى تمدن سكان العالم والتركيز السكاني إذ يتوقع في عام ٢٠٢٥ أن يتركز ٨٤ في المائة من سكان العالم في البلدان النامية التي تضم حالياً ٧٧ في المائة من سكان العالم. وستكون نسبة الزيادة في إفريقيا أكبر من أي مكان آخر إذ سيتجاوز عدد سكانها في عام ٢٠٢٥ ملياراً ونصف المليار نسمة فيما سيقفز عدد سكان جنوب آسيا من مليار و٢٠٠ مليون إلى مليارين و١٠٠ مليون ومن المرجح أن تتركز نسبة الـ ٨٣ في المائة من الزيادة السكانية العالمية في المدن. ويعزى السبب الأساسي لهذا النمو السكاني الكبير إلى قلة الوفيات وزيادة المواليد وعلى وجه الخصوص

وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع البالغة أعمارهم سنة فأقل من ١٥٠ وفاة لكل ألف إلى ٦٥ وفاة. وفي هذا السياق أشاد تقرير المؤتمر الدولي للسكان التابع للأمم المتحدة الذي عقد في أخيراً بالإنجازات التي حققتها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال انخفاض معدل الوفيات وارتفاع معدل الأعمار فيها. وذكر التقرير النهائي للمؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٩٤ أن العالم قد شهد تحولات كبيرة خلال العقدين الأخيرين وحدث تقدم ملموس في مجالات عدة لصالح البشرية بفضل الجهود الوطنية والدولية. وأكد التقرير أن الدول النامية مازالت تواجه صعوبات اقتصادية ومناخا اقتصاديا غير ملائم إلى جانب

الأعضاء في المنظمة الدولية إلى ضبط النمو الديمغرافي العالمي عبر إفساح المجال أمام كل فرد للحصول على وسيلة لتنظيم الأسرة. وأشار التقرير إلى أنه بالنسبة إلى العالم العربي فقد بلغ معدل نمو إجمالي عدد السكان ثلاثة في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ ليبلغ بذلك أعلى المعدلات على مستوى العالم. بيد أن معدل نمو السكان في الدول العربية تراجع بنسبة ٥,٢ في المائة سنوياً خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ تماشياً مع تراجع معدلات نمو السكان في الدخل المتوسط والمتدني وذلك بمعدل اثنين في المائة سنوياً في الثمانينات. وتؤكد الجامعة العربية تحسن الأوضاع الصحية في الدول الأعضاء بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة

ولعل من أكبر المقاصد التي يرمي لها الاحتفال بهذا اليوم، الذي يرمعه صندوق الأمم المتحدة للسكان، إذكاء الوعي بأهمية السكان وقضايا التنمية. والعالم إذ يحتفل بهذا اليوم بـ «اليوم العالمي للسكان» يستهدف تركيز الاهتمام على قضايا السكان في سياق الخطط والبرامج الإنمائية الشاملة وضرورة إيجاد حلول للمشكلات السكانية المتعلقة بقضايا النمو الديموغرافي والصحة والتعليم والخدمات. وكان مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوصى في عام ١٩٨٩ في بيان صدر بهذه المناسبة بأن يكون الـ ١١ من يوليو (تموز) يوماً عالمياً للسكان. وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان قد دعا الدول

ثقافة حقوق الإنسان



هل نشر ثقافة حقوق الإنسان ترفاً؟

لا يمكننا اختزال مفهوم حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان في مجرد التعريف بالمعاهدات والمواثيق والإعلانات الصادرة بهذا الشأن، والنظر إليها على أنها نصوص فقط. فالتعامل الاختزالي والجاف مع هذا المفهوم والثقافة التي أنتجت لا يؤدي إلى ترسيخهما وتأسيسهما في الواقع العملي، لأنهما أخصب وأوسع من هذه النظرة.

ما يمكن فهمه بشكل أساسي من تعبير نشر ثقافة حقوق الإنسان هو العمل الوقائي، أي ما قبل حدوث الانتهاك، وذلك بتأصيل هذه الحقوق بكافة الوسائل المتاحة ومعرفة طبيعة العوامل التي ساعدت على ضرورة تحديد هذه الحقوق وتوثيقها ووجوب حمايتها.

لم تعد ثقافة حقوق الإنسان ترفاً يؤخذ به أو لا يؤخذ، ولم تعد مسؤولية نشرها مقتصرة على مؤسسة دون أخرى، بل أضحت ضرورة اجتماعية، وقانونية، وسياسية، فهي تعمل على حماية حقوق الإنسان، وعدم انتهاكها، ومن ثم فإن الإنسان في حاجة لأن يكتسبها من مؤسسات التشعشع الاجتماعية، بدءاً بالأسرة وانتهاء بالمجتمع، مروراً برياض الأطفال، والمدرسة، والمعهد، والكلية، والجامعة، والمسجد، والتطبيق، في مناخ تتوافر فيه حرية الرأي والتعبير.

ثقافة حقوق الإنسان تعني الأمي والمتعلم، الصغير والكبير، الرجل والمرأة، الطفل والشباب والشابة، التاجر والحرفي، وكل إنسان، لأنها تستند - في العصر الحديث - على مرجعية المواثيق والعهد الدولي الصادرة عن الأمم المتحدة، المتضمنة أحكاماً خاصة بتأكيد وحماية حقوق الإنسان، التي كُرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي سبقته شريعتا الإسلام في الحث على احترام هذه الحقوق ولذلك فإن هذه الثقافة ينبغي أن تمتد على الخريطة الحقوقية للمجتمع السعودي، فمجالها كبير ومتسع، ومن الخطأ النظر إليها على أنها تخص فئة معينة فحسب، فكيف يتعامل المجتمع السعودي مع هذه الثقافة؟..

للإجابة عن السؤال لابد من القول: إن ذاك يحتاج إلى جهود مخصصة، وإبتداع أشكال وآليات جديدة، صحيح أن هناك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة لحقوق الإنسان لكن هذه المؤسسات بحاجة إلى المساندة لأن مسألة ثقافة حقوق الإنسان أوسع من ذلك بكثير، إن المجتمع السعودي بمؤسساته وأفراده مسؤولون عن نشر هذه الثقافة، ومدعون لتأصيلها، ومطالبون بتطبيقها، وإذا تضامنوا في حمل رسالتها، يصبح هناك تواصل حقيقي ومدرّس ومنظم، لإعداد جيل جديد من الحقوقيين في هذا المجال، لا يتعرض للاستبداد والفساد، ولا تصادر أحلامه، بل يحقق تواصلاً مع خريطة العمل على تعزيز هذه الحقوق، وتنمية الوعي بها ونشرها.

المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

الجهود للاستفادة من حلول لمكافحة الفقر قد أثبتت فعاليتها على أرض الواقع.

ومع تقلص الميزانيات، تهدد الأزمة بالقضاء على التقدم الذي أحرز بصعوبة في مجال تحسين الصحة والحد من الفقر. فعندما ينخفض دخل الأسر المعيشية، تصبح الفتيات أكثر عرضة للتسرب من المدرسة. وعندما تنخفض الأرباح، تصبح النساء أكثر عرضة لفقدان وظائفهن ومصادر دخلهن. وعندما تتردى النظم الصحية، تصبح النساء عرضة لمخاطر الولادة دون توفر الخدمات المنقذة للحياة. وحتى قبل وقوع الأزمة، كانت تموت أم واحدة أثناء الحمل والولادة كل دقيقة، وجميعهن تقريباً في البلدان النامية حيث دفعت الأزمة المرأة إلى مزيد من الفقر.

إن الاستثمار في تعليم الفتيات يعطي مردوداً معروفاً جيداً. فعندما تتعلم الفتيات، يزداد احتمال أن يكسبن أجوراً أعلى وأن يحصلن على وظائف أفضل، وأن ينجبن عدداً أقل من الأطفال يتمتعون بصحة أفضل، وأن يتمتعن بولادة أكثر أماناً. ويمكن الاستثمار في صحة المرأة، خاصة في الصحة الإنجابية، عبر إنقاذ حياة نصف مليون أم فحسب، بل وأن يؤمن أيضاً ما يقدر بنحو ١٥ بليون دولار من المنتجات كل عام. والعالم يحتفل بالذكرى الخامسة عشر للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يجب الإسراع في بذل الجهود لتأمين خدمات الصحة الإنجابية لجميع النساء بحلول عام ٢٠١٥.

وبمناسبة اليوم العالمي للسكان، على صانعي القرار التأمين على حماية قدرة النساء في اكتساب الدخل، والإبقاء على بناتهن في المدارس، والحصول على معلومات وخدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي. ودعونا معاً نهض بحقوق النساء والفتيات، ونوفر لهن القدرة باعتبارهن عضوات في المجتمع يتمتعن بقدرة إنتاجية عالية وقادرات على المساهمة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والنمو. ولا يمكن أن يكون هناك استثمار أفضل من هذا الاستثمار سواء اليوم أو في أي يوم آخر.



من حلقات الحرمان والتي تشمل سوء الحالة الصحية وتدني مستوى التعليم والافتقار إلى الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإعاقة فرص مشاركة المواطنين في العمليات التي تؤثر على حياتهم. وبهذه الطريقة، في حين يؤدي النمو الاقتصادي دوراً محورياً في تحقيق التقدم البشري إلا أنه غير كافٍ لخفض معدلات الفقر. يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقارنة متعددة الأوجه للحد من الفقر تركيز على العمل مع الدولة والشركاء الدوليين لتطبيق خطط وسياسات محددة تجعل النمو أكثر شمولاً للكافة وتتيح متابعة التقدم على مستوى الاقتصاد الكلي وبناء قدرات الحكومة بما يحقق أهداف الإنصاف والتنمية الشاملة للكافة والمساواة بين الجنسين وأخيراً وليس آخراً، خفض معدلات الفقر. يُشكل الحد من الفقر أولوية في المنطقة العربية اتفقت عليها وسلمت بها الهيئات الحكومية الدولية والإقليمية والحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والملايين الذين يكافحون لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من أن بعض أجزاء المنطقة تشتهر بثرواتها، إلا أن الملايين في دول أخرى لا زالوا يعانون فقراً متعدد الأبعاد - فحوالي ١٨,٢٪ من سكان المنطقة يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية. ويخفي المعدل الإجمالي تباينات كبيرة في الدول العربية: فنجد أنه في دول المنطقة الأقل نمواً، يعيش حوالي نصف السكان في حالة فقر. وفي هذا السياق، يسعى القادة العرب والشركاء الدوليون إلى تكثيف

بعد عام ١٩٥٠ عندما أسهم التطور الطبي في إطالة أعمار الناس وبخاصة الأطفال منهم.

وفي هذا العام يمر هذا اليوم والعالم يشهد أسوأ أزمة اقتصادية مرت عليه خلال أجيال عديدة، ولهذا يجب أن البحث عن أنجع السبل لمواصلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وما من سبيل أفضل لتحقيق ذلك من أن يركز اليوم العالمي للسكان في هذه السنة على الاستثمار في النساء والفتيات.

أصبح إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، معروفاً عبر العالم من خلال هدفهما الأكثر طموحاً وهو خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع وجوع عبر العالم إلى النصف. وفي الواقع، لقد تم إحراز تقدم كبير باتجاه تحقيق هذا الهدف. ولكن مع تخطي العالم لنقطة المنتصف للمدة المحددة لتحقيق الأهداف والتي تنتهي في عام ٢٠١٥ يظهر جلياً أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود لتحقيق ذلك الهدف. فعلى الرغم من التطور الإيجابي ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤ والتمثل في انخفاض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع بنسبة الثلث تقريباً ليشكلوا حوالي خمس سكان العالم، فإنه لما ينذر بالخطر أن يظل حوالي ١,٢ بليون شخص من سكان العالم يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم وأن حوالي ٨٥٠ مليون من الناس يبيتون جوعاً كل ليلة.

الفقر الذي يعاني منه هؤلاء رجالاً ونساءً وأطفالاً هو أكثر بكثير من مجرد نقص في الدخل. فيمثل هذا الفقر سلسلة متصلة

هيئات و منظمات

جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

جمعية أهلية ومنظمة مستقلة غير حكومية ، غير هادفة للربح ، أسسها فريق من نشطاء حقوق الإنسان، وأشهرت في ١٨ ديسمبر عام ١٩٩٩ ، وذلك بغرض العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتقديم الدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وترقية الوعي الحقوقي لدى شرائح أوسع من المواطنين، وذلك إلى جوار العمل على تنقية البنية التشريعية المحلية من القوانين التي لا تتلاءم مع الدستور المصري، أو ما صدقت عليه الحكومة المصرية من اتفاقات ومعاهدات دولية تخص حقوق الإنسان حقوق الإنسان من خلال:-

القيام بدراسات مختلفة حول مفاهيم المجتمع المدني والمجتمع الديمقراطي والقوانين النازمة لعمل المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى البحوث القانونية المتخصصة.

تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل المختلفة حول موضوعات "الديمقراطية والمجتمع المدني"

إصدار نشرة إخبارية دورية وكراسات دعائية تقديم أعمال الدعم والمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وفق برامج العمل القانونية المتخصصة

القيام ببعثات البحث الميداني وتقصى الحقائق و الحملات.

تقوم الجمعية بتقديم المساعدة القانونية من خلال موقعها علي الانترنت وعبر وسائل الملتيميديا من الفيديو والبيانات والتقارير وتستخدم قوائم الايميلات لنشر رسالتها.

كما استفادت من التقنيات الحديثة للانترنت ولكن بشكل سلبي حيث عملت كوسيط لتوصيل الرسالة الإعلامية لموقعي العربية والجزيرة للجمهور من خلال وضع شريط الأخبار الخاص بهم علي موقع الجمعية.

يعمل الموقع كذلك علي تغطية أنشطة الجمعية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان و تقديم المساعدة و الدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مصر.

الأعضاء المؤسسون



المعلومات الشخصية:

الاسم : د/ محمد علي إبراهيم القري

تاريخ ومحل الميلاد: ١٣٦٩هـ مكة المكرمة

الحالة الاجتماعية: متزوج

العنوان الدائم: كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز/ جدة

المؤهلات العلمية:

دكتوراة الاقتصاد جامعة كاليفورنيا/ الولايات المتحدة.

الخبرات العملية:

أستاذ الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز حتى الآن.

مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز - ١٤١٦ - ١٤٢٢هـ.

عضوية المجالس والجمعيات:

المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي

المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي

الجمعية الدورية للاقتصاد الإسلامي

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز

اللجنة العلمية في العهد الإسلامي لبحوث في البنك الإسلامي

المؤلفات والأبحاث:

مقدمة في أحوال الاقتصاد الإسلامي (دراسي)

الأسواق المالية

مبادئ الاقتصاد (دراسي)

النقود والبنوك (دراسي)

المجال البحثي:

بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي.

تعني هذه الزاوية نشر السير الذاتية وأهم الانجازات والجهود للأعضاء المؤسسين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مكتبة حقوق

حقوق الإنسان.. الرؤى العالمية والإسلامية والعربية



المؤلف: مجموعة

عدد الصفحات: ٤٠٠ صفحة الطبعة: الأولى ٢٠٠٥ الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

حقوق الإنسان والعولمة : تعرض محمد فهم يوسف إلى مفهوم العولمة بالتفرقة بين العولمة والعالمية، إذ تمثل "العالمية" وفقا لتصوره طموحا نحو الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي، ومن ثم فهي تفتح العالم على ما هو عالمي وكوني، وبين العولمة التي تمثل الهيمنة وبالتالي فهي تعني القمع والإقصاء لكل ما هو خصوصي، واعتبر العالمية طموحا مشروعا لأنها تعني الانفتاح على الآخر والرغبة في الأخذ والعطاء.

وبعد انتصار المعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية اتجه هذا المعسكر نحو محاولة فرض فهمه الخاص لحقوق الإنسان والديمقراطية على المجتمع الدولي باعتباره المفهوم الأصلح و الأقدر على البناء. وفي هذا الصدد يشير بعض الباحثين إلى منحى الولايات المتحدة، الطرف الرئيسي والرائد في خط العولمة، إذ إنها منذ انتهاء الحرب الباردة وهي تتجه نحو النظر إلى حقوق الإنسان كمصلحة قومية أميركية تتمثل في المقام الأول في نشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي.

حقوق الشعوب الأصلية

البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوي من قبل الأفراد

المدنية والسياسية (المشار إليه فيما يلي باسم "العهد") وتنفيذ أحكامه، تمكين اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، المنشأة بموجب أحكام الجزء الرابع من العهد (المشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، من القيام وفقاً لأحكام هذا البروتوكول، باستلام ونظر الرسائل المقدمة من الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك لأي حق من الحقوق المقررة في العهد، قد اتفقت على ما يلي:

اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦ وفقاً لأحكام المادة ٩ إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول، إذ ترى من المناسب، تعزيزاً لإدراك مقاصد العهد الدولي الخاص بالحقوق

المادة ١

تعترف كل دولة طرف في العهد، تصبح طرفاً في هذا البروتوكول، باختصاص اللجنة في استلام ونظر الرسائل المقدمة من الأفراد الداخلين في ولاية تلك الدولة الطرف والذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك من جانبها لأي حق من الحقوق المقررة في العهد. ولا يجوز للجنة استلام أية رسالة تتعلق بأية دولة طرف في العهد لا تكون طرفاً في هذا البروتوكول.

المادة ٢

رهنأ بأحكام المادة ١، للأفراد الذين يدعون أن أي حق من حقوقهم المذكورة في العهد قد انتهك، والذين يكونون قد استفدوا جميع طرق التظلم المحلية المتاحة، تقديم رسالة كتابية إلى اللجنة لتتخذ فيها.

المادة ٣

على اللجنة أن تقرر رفض أية رسالة مقدمة بموجب هذا البروتوكول تكون غفلاً من التوقيع أو تكون، في رأي اللجنة منطوية على إساءة استعمال لحق تقديم الرسائل أو منافية لأحكام العهد.

المادة ٤

١. رهنأ بأحكام المادة ٣، تحيل اللجنة أية رسالة قدمت إليها بموجب هذا البروتوكول إلى الدولة الطرف في هذا البروتوكول والمتهمة بانتهاك أي حكم من أحكام العهد. ٢. تقوم الدولة المذكورة، في غضون ستة أشهر، بموافاة اللجنة بالإيضاحات أو البيانات الكتابية اللازمة لجلاء المسألة، مع الإشارة عند الاقتضاء إلى أية تدابير لرفع الظلامة قد تكون اتخذتها.

المادة ٥

١. تنتظر اللجنة في الرسائل التي تتلقاها بموجب هذا البروتوكول في ضوء جميع المعلومات الكتابية الموفرة لها من قبل الفرد المعنى ومن قبل الدولة الطرف المعنية.

٢. لا يجوز للجنة أن تنظر في أية رسالة من أي فرد إلا بعد التأكد من: (أ) عدم كون المسألة ذاتها محل دراسة بالفعل من قبل هيئة أخرى من هيئات التحقيق الدولي أو التسوية الدولية، (ب) كون الفرد المعنى قد استنفذ جميع طرق التظلم المحلية المتاحة. ولا تنطبق هذه القاعدة في الحالات التي تستغرق فيها إجراءات التظلم مدداً تتجاوز الحدود المعقولة.

٣. تنتظر اللجنة في الرسائل المنصوص عليها في هذا البروتوكول في اجتماعات مغلقة. ٤. تقوم اللجنة بإرسال الرأي الذي انتهت إليه إلى الدولة الطرف المعنية وإلى الفرد.

المادة ٦

تدرج اللجنة في التقرير السنوي الذي تضعه عملاً بالمادة ٤٥ من العهد ملخصاً للأعمال التي قامت بها في إطار هذا البروتوكول.

المادة ٧

بانتظار تحقيق أغراض القرار ١٥١٤ (د-١٥) الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لا تفرض أحكام هذا البروتوكول أي تقييد من أي نوع لحق تقديم الالتماسات الممنوح لهذه الشعوب في ميثاق الأمم المتحدة وفي غيره من الاتفاقيات والصكوك الدولية المعقودة برعاية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

المادة ٨

١. هذا البروتوكول متاح لتوقيع أي دولة وقعت العهد. ٢. يخضع هذا البروتوكول لتصديق أية دولة صدقت العهد أو انضمت إليه. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ٣. يتاح الانضمام إلى هذا البروتوكول

لأية دولة صدقت العهد أو انضمت إليه. ٤. يقع الانضمام بإيداع صك انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ٥. يخطر الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول التي وقعت هذا البروتوكول أو انضمت إليه بإيداع كل صك من صكوك التصديق أو الانضمام.

المادة ٩

١. رهنأ ببدء نفاذ العهد، يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام العاشر لدى الأمين العام للأمم المتحدة. ٢. أما الدول التي تصدق هذا البروتوكول أو تنضم إليه بعد أن يكون قد تم إيداع صك التصديق أو الانضمام العاشر فيبدأ نفاذ هذا البروتوكول إزاء كل منها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك تصديقه أو صك انضمامها.

المادة ١٠

تنطبق أحكام هذا البروتوكول، دون أي قيد أو استثناء، على الوحدات التي تشكل منها الدول الاتحادية.

المادة ١١

١. لأية دولة طرف في هذا البروتوكول أن تقترح تعديلاً عليه تودعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وعلي إثر ذلك يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأطراف في هذا البروتوكول بأية تعديلات مقترحة، طالباً إليها إعلامه عما إذا كانت تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في تلك المقترحات والتصويت عليها. فإذا حبذ عقد المؤتمر ثلث الدول الأطراف على الأقل عقده الأمين العام برعاية الأمم المتحدة، وأي تعديل تعتمد أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمقترعة في المؤتمر يعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقراره. ٢. يبدأ نفاذ التعديلات متى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبلتها أغلبية ثلثي الدول الأطراف في هذا

البروتوكول، وفقاً للإجراءات الدستورية لدى كل منها. ٣. متى بدأ نفاذ التعديلات تصبح ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا البروتوكول وبأي تعديل سابق تكون قد قبلته.

المادة ١٢

١. لأية دولة طرف أن تتسحب من هذا البروتوكول في أي حين بإشعار خطي توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويصبح الانسحاب نافذاً بعد ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الأمين العام للإشعار. ٢. لا يخل الانسحاب باستمرار انطباق أحكام هذا البروتوكول على أية رسالة مقدمة بمقتضى المادة ٢ قبل تاريخ نفاذ الانسحاب.

المادة ١٣

بصرف النظر عن الاخطارات التي تتم بمقتضى الفقرة ٥ من المادة ٨ من هذا البروتوكول، يخطر الأمين العام للأمم المتحدة جميع الدول المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٤٨ من العهد بما يلي:

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم بمقتضى المادة ٨، (ب) تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول بمقتضى المادة ٩، وتاريخ بدء نفاذ أية تعديلات تتم بمقتضى المادة ١١، (ج) إشعارات الانسحاب الواردة بمقتضى المادة ١٢.

المادة ١٤

١. يودع هذا البروتوكول، الذي تتساوى في الحجية نصوصه بالأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية، في محفوظات الأمم المتحدة. ٢. يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صور مصدقة من هذا البروتوكول إلى جميع الدول المشار إليها في المادة ٤٨ من العهد.

نافذة



غزة.. ومآزق حقوق الإنسان

يوما بعد يوم تتكشف حقائق النسق الثقافي العالمي للمنظمات الحقوقية الدولية التي تتنادى دوما لتحقيق العهود الأممية لكنها لا تستطيع الفكك من الأجندة السياسية والفكرية .
إن الناظر في الواقع العالمي المرير لا يستطيع أن يغض الطرف عن الانتهاكات التاريخية الصارخة لكل العهود الدولية التي يقوم بها العدو الصهيوني في أكناف بيت المقدس أو تلك التي يقرتها الطفاني الأمريكي في العراق وأفغانستان ومع ذلك لا تحظى إلا بنقد لطيف يساوي بين الجلال والضحية ويدعو لضبط النفس !!

وإن أمة تعطي الثقة المطلقة لمثل هذه المنظمات المدججة مع كل هذا القتل والترويع والدمار فهي أمة مستلبة مهزومة لا تستحق العيش إلا في سراديب المهانة والذل وإلا فكيف يمكن الوثوق بمثل هذه المنظمات التي لا يحركها سوى النكير على حجاب المرأة السعودية أو تنفيذ الأحكام الشرعية في المحاكم أو منع البغاء ودوايعه وأمثال ذلك؛ يدفعها في كل هذا زعمٌ بالحرص على حقوق الإنسان!!! أي حقوق إنسان يزعمون؟؟ إن هذا يمكن أن يجوز على ضعفة المتلقين من العوام وأشباههم ولكنه لا ينبغي أن ينفي في سوق البحث العلمي ولا ينطلي على الأمة بمجموعها ولا يسوق عند أهل الوعي والنظر الصادق لأن حقوق الإنسان لا تبعض ولأننا حينما نقول الإنسان فإننا نعني جنس الإنسانية كله وليس الإنسان الأشقر أو النصراني أو اليهودي..

ولو أن هذه المجازر الوحشية وقعت من غير اليهود على غير العرب والمسلمين لرأيت البيانات النارية الصارمة ضد هذا العدوان ولرأيت التداعي الضخم لإنقاذ الأطفال والنساء ..

ولكنها الروح الحقيقية التي تؤكد يوما بعد يوم صعوبة فصل النشاط الإنساني أيا كان نوعه عن القيم التي يؤمن بها من يقوم به وهي حادثة لنا على الاستقلال الحقيقي بالدعوة إلى حقوق إنسان نابعة من قيمنا وعقيدتنا .. والله غالب على أمره ..

د. حبيب بن معلا اللويحي

كاريكاتير



جمعية حقوق الإنسان

تتحرك لصالح مقعد يسكن خيمة في الرياض خاطبت الشؤون الاجتماعية لمساعدته والأحوال المدنية لاستخراج بدل لهويته الوطنية

أكدت فيه أنها رصدت الوضع المأساوي الذي يعيشه المواطن، وأشارت إلى أنه سبق وأن تقدم لوزارة الشؤون الاجتماعية بطلب تقديم مساعدة له، إلا أن طلبه رفض بحجة عدم حمله لأصل الهوية الوطنية. وأكدت الجمعية في خطابها أن مثل هذه الحالة تدخل ضمن اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية، ولفتت إلى أن نص المادة ٢٧ من النظام الأساسي للحكم: "تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرضى والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية".

لطلب بطاقة (بدل فاقد) إلا أنه رفض طلبه بحجة إحضار شهود. وأضافت الجمعية أن المواطن يحمل صورة من بطاقة الهوية الوطنية السابقة مؤكدة أن عدم حصوله على الهوية حرمه من جميع الخدمات الصحية والاجتماعية التي يتمتع بها كل مواطن وكذلك من حرية التنقل والحصول على المساعدات الخيرية. وطلبت الجمعية من الأحوال المدنية إصدار بدل فاقد لبطاقة الهوية الوطنية للمواطن بصفة عاجلة حتى يتمكن من الحصول على الخدمات الطبية والمساعدات اللازمة لمثل حالته وطلبت إشعارها بما يتم بشأنه إلا أن الأحوال المدنية لم ترد على خطاب الجمعية. كما وجهت خطابا مماثلا لوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي

تفاعلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مع وضع مواطن يسكن في خيمة وصفتهها (بغير الصالحة للاستخدام الأدمي) في أرض خالية غرب المستشفى العسكري بمدينة الرياض.

وخاطبت الجمعية الأحوال المدنية بمنطقة الرياض مؤكدة أنها رصدت حالة المواطن (ع.س.م.ق) الذي يسكن في خيمة غير صالحة للاستخدام الأدمي في أرض فضاء غرب مستشفى القوات المسلحة بمدينة الرياض، وهو يعاني من عدة أمراض وجزء من قدمه اليمنى مبتور ولا يستطيع الحركة إلا بواسطة كرسي متحرك، وقد فقدت منه الهوية الوطنية.

وأشارت الجمعية في خطابها الذي عُنون (حالة إنسانيه عاجلة) إلى أن المواطن سبق وأن تقدم للأحوال المدنية

هيئة التحرير

عناوين الجمعية

المقر الرئيسي:
المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف: ٠١٢١٠٢٢٢٣ - فاكس: ٠١٢١٠٢٢٠٢ - ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١
فرع منطقة مكة المكرمة:
حي المحمدية - طريق المدينة المنورة - هاتف: ٠٢٦٢٢٢٢٢١ - فاكس: ٠٢٦٢٢٢٢١٩
٢١٣٢٢٢٢٣٥ - ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١
فرع منطقة جازان:
هاتف: ٠١٣١٧٥٥٦٦ - فاكس: ٠١٣١٧٣٣٤٤ - ص.ب ٤٧٦
فرع منطقة الجوف:
سكاكا - حي العزيزية - هاتف: ٠٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس: ٠٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب ٢٧٦٦
فرع منطقة الشرقية: هاتف: ٠٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس: ٠٣٨٠٩٨٣٥٤ - ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤
مكتب العاصمة المقدسة: هاتف: ٠٢٥٥٤٥٢١١ - فاكس: ٠٢٥٥٤٥٢١٢

المشرف العام

د. مفلح بن ربيعان القططاني
nshr1@yahoo.com

رئيس التحرير

د. حبيب بن معلا اللويحي
dr.habeeb.m@gmail.com



الآراء الواردة في النشرة لا تعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن آراء أصحابها

موقع الجمعية: www.nshr.org.sa

رصد ١٤٢٧ / ١٥٩٣

تصميم وإخراج

مناقص العصر - ٠٥٩٨٤٠٧٩٩٨
adel@mitc.com.sa